الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث.

فإن العلم الشرعي أشرف العلوم وأعلاها قدرا، وهو أجلّ ما صرفت فيه الأعمار والأوقات، وقضيت فيه السنون والساعات، لمن طلبه بالصدق ابتغاء رب السموات. من العلم الشرعي: علم الحديث الذي هو أحد مصدري التلقي في الإسلام بعد كتاب الله العزيز، فله فيه منزلة عالية ومكانة جليلة وهي موازية منزلة القرآن الكريم في الاستدلال والاحتجاج. فشرف علم الحديث بشرف مبحوثه وهو سنن نبينا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، لأن السنة مفسرة ومبينة لكتاب الله القرآن الكريم، كما قال الله سبحانه: {وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}[1]. فالنبي صلى الله عليه وسلم بين لأمته معاني القرآن، وبيانه إنما يكون في سننه المطهرة. فمن المحال أن يفهم القرآن

[1] سورة النحل، الآية: ٤٤.

فهما صحيحا تاما بدون الرجوع إلى السنن النبوية، وقد وصفها الله جلّ ذكره بأنها وحي يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما يوحى إليه القرآن، قال الله تعالى: {وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ}[٢]، قال الشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله: "والحكمة: إما السُّنَّة التي قد قال فيها بعض السلف: إن السُّنَّة تنزل عليه كما ينزل القرآن، وإما معرفة أسرار الشريعة الزائدة على معرفة أحكامها، وتنزيل الأشياء منازلها، وترتيب كل شيء بحسبه"[٣].

العلماء لا يزالون يخدمون السنة، وهم رجال اصطفاهم الله لهذه المزية عمن سواهم في كل عصر من العصور. وعبر الشيخ مطر الزهراني رحمه الله عن هذا بكلماته الجميلة: "فقد اختار الله طائفةً لصفوته، وهداهم للزوم طاعته من اتباع سبل الأبرار في لزوم السنن والآثار فزيَّن قلوبهم بالإيمان، وأنطق ألسنتهم بالبيان من كشف أعلام دينه، واتِّباع سنن نبيه، بالدؤوب في الرحل والأسفار وفراق الأهل والأوطار، في جمع السنن ورفض الأهواء والتفقه فيها بترك الآراء، فتجرد القوم للحديث وطلبوه، ورحلوا فيه وكتبوه، وسألوا عنه وأحكموه وذاكروا به ونشروه، وتفقهوا فيه وأصَّلوه، وفرَّعوا عليه وبذلوه، وبيَّنوا المرسل من المتصل، والموقوف من المنفصل، والناسخ من المنسوخ، والمحكم من المفسوخ، والمفسَّر من المجمل، والمستعمل من المهمل، والغريب من المشهور"[٤].

---

[٢] سورة النساء، الآية: ١١٣.

[٣] عبد الرحمن بن ناصر السعدي، *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان* [ط. ١؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ]، ص. ٢٠٠.

[٤] محمد بن مطر الزهراني، *تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري*،

وقال الخطيب البغدادي رحمه الله: "وقد جعل الله تعالى أهله أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة. فهم أمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي صلى الله عليه وسلم وأمته، والمجتهدون في حفظ ملته. أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة، وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأيا تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث، فإن الكتاب عدتهم، والسنة حجتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم، لا يعرجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء، يقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمونون عليه والعدول، حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته. إذا اختلف في حديث، كان إليهم الرجوع، فما حكموا به، فهو المقبول المسموع. ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن. وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم. وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر. من كادهم قصمه الله، ومن عاندهم خذلهم الله. لا يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير وإن الله على نصرهم لقدير"[٥].

وظهرت جهود هؤلاء أصحاب الحديث خدمةً للسنة النبوية في تأليفهم كتب السنة على مختلف أنواعها. منهم من صنفوا في الجوامع، ومنهم من صنفوا في السنن، منهم من صنفوا المسانيد، وكذا المصنفات. ومن أشهر المؤلفات في السنة الكتب الستة التي اعتبرها العلماء

[ط. ١؛ الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ١٤١٧ هـ]، ص. ٤.

[٥] أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، *شرف أصحاب الحديث*، [أنقرة: دار إحياء السنة النبوية، ١٤٣١ هـ]، ص. ٨-٩.

أصح الكتب المؤلفة في هذا الفن. وهذه الكتب هي: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن الترمذي، وسنن ابن ماجه. وقد تلقت الأمة بقبول أحاديث الصحيحين، سوى أحاديث يسيرة انتقدها بعض أهل العلم. أما السنن الأربعة: فتشمل الأحاديث الصحيحة وغيرها.

ثم جاء من بعدهم رجال قاموا بإتمام جهود من سبق من المحدثين، فحاولوا أن يأتوا بما لم يعمل من قبل، فقاموا بتصنيف أنواع من المؤلفات خدمةً للسنة وإكمالا للمؤلفات السابقة فيها. فصدرت حينئذ المستدركات، والمستخرجات، والزوائد، والأطراف، والمجاميع، إلى أن قام بعضهم بشرح كتب السنة، وكتبوا في رجال الأسانيد وعلل الأحاديث، وغرائب ألفاظ الحديث، وما زالت هذه الجهود مبذولة إلى عصرنا هذا، وصار علم الحديث فنا مستقلا تتفرع منه مؤلفات خاصة كمصطلح الحديث، وعلم الرجال، والجرح والتعديل، ومختلف الحديث، ونحوها.

ومن المصنفات الحديثية المشتهرة لدى الأمة الإسلامية، وتعدّ من أهم دواوين السنة، ولها مكانة عالية عند المحدثين قديما وحديثا، كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام العالم الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري الشافعي المتوفى سنة ٤٠٥ الهجرية. ألفه صاحبه –رحمه الله– لاستدراك ما فات من صحيح البخاري ومسلم من الصحاح. فاشترط في إيراده الأحاديث الصحة، غير أن أهل العلم انتقدوا عليه تساهله في تصحيح الأحاديث. قال أبو سعد الماليني –رحمه الله–: "طالعت كتاب "المستدرك على الشيخين" الذي صنفه

الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثا على شرطهما"[٦]. وقال أبو عمرو ابن الصلاح –رحمه الله–: "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به"[٧]. بل ذكر ابن تيمية –رحمه الله– اتفاق أهل العلم على تساهل الحاكم في التصحيح فقال: "فإن أهل العلم متفقون على أن الحاكم فيه من التساهل والتسامح في باب التصحيح، حتى إن تصحيحه دون تصحيح الترمذي والدارقطني وأمثالهما بلا نزاع، فكيف بتصحيح البخاري ومسلم، بل تصحيحه دون تصحيح أبي بكر ابن خزيمة وأبي حاتم بن حبان البستي وأمثالهما، بل تصحيح الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في مختاره خير من تصحيح الحاكم، فكتابه في هذا الباب خير من كتاب الحاكم بلا ريب عند من يعرف الحديث وتحسين الترمذي أحيانا يكون مثل تصحيحه أو أرجح، وكثيرا ما يصحح الحاكم أحاديث يجزم بأنها موضوعة لا أصل لها"[٨].

واعتذر بعض العلماء للحاكم في تساهله، منهم ابن حجر العسقلاني –رحمه الله–، قال البقاعي: "قال شيخنا –يعني ابن حجر–: "إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه فأعجلته المنية، قال: "ومما يؤيد الأول أني وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة ستة من المستدرك"، إلى هنا انتهى إملاء الحاكم، قال: "وما عدا ذلك من الكتاب لا يوجد

---

[٦] محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي، *سير أعلام النبلاء* [ط. ٣؛ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ]، ج. ١٧، ص. ١٨٥.

[٧] عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، *معرفة أنواع علوم الحديث* [سوريا: دار الفكر، ١٤٠٦ هـ]، ص. ٢٢.

[٨] أحمد بن عبد الحليم المعروف بابن تيمية، *مجموع الفتاوى* [المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ]، ج. ٢٢، ص. ٤٢٦.

عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبر أصحابه وأكثر الناس له ملازمة البيهقي، وهو إذا ساق عنه من غير المملى شيئا لا يذكره إلا بالإجازة. قال: "والتساهل في القدر المملى قليل جدا بالنسبة إلى ما بعده"[٩]. وقد علّق الذهبي كلام أبي سعد الماليني إذ شدّ انتقاده على المؤلف فقال: "إمام صدوق، لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك[١٠]".

ومن هذا المنطلق، فقد رغب الباحث في تخريج بعض أحاديث الكتاب ممارسة لتطبيق قواعد المحدثين في الحكم على الحديث وسعيًا للتحقق من وقوع تساهل المؤلف فيها وعدمه. فاسترشد الباحث قسم علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بجمبر بعد استخارة الله عز وجل ليكون هذا الكتاب "المستدرك" موضوع بحثه للحصول على الدرجة الجامعية (S.Ag.). كما أن تخريج هذه الأحاديث مشروع علمي من قبل القسم بحيث إن كل طالب شارك في هذا المشروع يقوم بتخريج الأحاديث المعينة من هذا الكتاب. فقد تم تحديد عنوان البحث على حسب الأحاديث التي عينها القسم، وهو:

"تخريج أحاديث المستدرك للإمام أبي عبد الله الحاكم رقم (٩٦٤-٩٦٦) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة".

والأحاديث هي:

---

[٩] إبراهيم بن عمر البقاعي، *النكت الوفية بما في شرح الألفية* [ط. ١؛ د. م: مكتبة الرشد ناشرون، ١٤٢٨هـ]، ج. ١، ص. ١٤١.

[١٠] محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي، *ميزان الاعتدال*، تحقيق: علي محمد البجاوي [بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م]، ج. ٢، ص. ٦٠٨.

١. (٩٦٤) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَرَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِمَجْنُونَةِ بَنِي فُلَانٍ ... الحديث.

٢. (٩٦٥) عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي عَلَى الْحَصِيرِ ... الحديث.

٣. (٩٦٦) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ صَلَّى عَلَى بِسَاطٍ ... الحديث.

والطبعة المعتمدة لهذا العمل هي طبعة دار التأصيل، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ل 2014م، بتحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التَّأصيل، في ثماني مجلدات. أسأل الله التوفيق والسداد للجميع، كما أسأله سبحانه أن يقبل هذا العمل ويجعله مفيدا للأمة الإسلامية.

الفصل الثاني: تحديد المسائل.

من خلال خلفية البحث التي سبق ذكرها يمكن أن تُحدد المسائل الآتية:

١- من أخرج أحاديث "المستدرك" للحاكم رقم (٩٦٤-٩٦٦) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة غير المؤلف؟

٢- ما درجة أحاديث "المستدرك" للحاكم رقم (٩٦٤-٩٦٦) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة؟

٣- هل وقع تساهل المؤلف في الحكم على تلك الأحاديث؟

الفصل الثالث: أهداف البحث.

بناء على ما ذكر في تحديد المسائل تكون أهداف البحث ما يلي:

١- معرفة من أخرج أحاديث "المستدرك" للحاكم رقم (٩٦٤-٩٦٦) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة غير المؤلف.

٢- معرفة درجة أحاديث "المستدرك" للحاكم رقم (٩٦٤-٩٦٦) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة صحة وضعفا.

٣- تحقق وقوع التساهل من المؤلف في الحكم على تلك الأحاديث.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة.

أما الدراسات السابقة على حسب قصر معرفة الباحث بعد مطالعة بعض الكتب والبحوث والرسائل العلمية فلم يوجد كتاب أو بحث مستقل في الموضوع الذي يبحثه فيه إلا أنه وجد البحوث التي تتعلق بالإمام الحاكم وكتابه المستدرك، منها:

أولا ، "المستدرك على الصحيحين دراسة وتحقيقا"، وهو مشروع لعدد من البحوث العلمية التي كتبها الباحثون لنيل درجة الدكتوراه العالمية العالية في كلية الدعوة وأصول الدين بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة، وبلغ عدد الباحثين اثني عشرة شخصا، منهم:

١- عطية بن نوري بن محمد بن خلف السيد الفقيه، سنة ٢٠١٣، رقم ٢٣٩٨-

.[11]٢٨٨٢

٢- عبد العزيز بن عبد الله الحاج التمبكتي، سنة ٢٠١٤، رقم ٧٢٧٤-٧٧٧٧[12].

٣- عبد المجيد بن عبد الواحد علي الشرقي، سنة ٢٠١٥، رقم٤٧٢-٩٣٤[13].

وشابه هذا العمل البحوث المذكورة في ناحية الكلام في "المستدرك على الصحيحين"، ويخالفها في ناحية أن البحوث المذكورة ركزت في جانب التحقيق للكتاب مع دراسة أحاديثه مختصرة، ولم يقصد الباحثون فيها تخريجا موسّعا، وهذا البحث سيقوم بتخريج بعض الأحاديث في كتاب الإمامة وصلاة الجماعة من "المستدرك."

ثانيا، "منهج المحدثين في نقد الرواية التاريخية دراسة تطيقية على كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام الحاكم (ت. ٤٠٥هـ)،" بحث علمي كتبه إياد حمد سلامة أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه فلسفة في تخصص الحديث الشريف وعلومه بكلية الشريعة قسم أصول الدين بجامعة اليرموك بإربد لعام ٢٠١٠[14]. وقد سلك

---

[11] عطية بن نوري بن محمد بن خلف السيد الفقيه، *"المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة من حديث (إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل الله) إلى نهاية حديث (مراءٌ بالقرآن كفرٌ)"* ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، [مكة: جامعة أم القرى، ١٤٣٤هـ].

[12] عبد المجيد بن عبد الواحد علي الشرقي، *"المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة من حديث (إذا أفضى أحدكم إلى ذكره فلا يصلي حتى يتوضأ) إلى نهاية حديث (أن النبي كان يصلي فمرت شاة بين يديه)"* ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، [مكة: جامعة أم القرى، ١٤٣٦هـ].

[13] عبد العزيز بن عبد الله الحاج التمبكتي، *"المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم دراسة وتحقيق من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما (الراحمون يرحمهم الله) إلى نهاية حديث ابن عباس رضي الله عنهما (اتقوا بيتا يقال له الحمام)"* ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، [مكة: جامعة أم القرى، ١٤٣٦هـ].

[14] إياد أحمد سلامة، *"منهج المحدثين في نقد الرواية التاريخية دراسة تطيقية على كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام الحاكم [ت. ٤٠٥هـ]"* ، رسالة الدكتوراه،[إربد: جامعة اليرموك بإربد، ٢٠١٠].

الباحث المنهج الكيفي خلال بحثه. ومن أهم نتائج البحث أن من منهج الحاكم في نقد الرواية التاريخية المختصة بأخبار الأنبياء التساهل وهو السمة الغالبة على معالم هذا المنهج. ومن أوجه التشابه جانب النقاش في كتاب "المستدرك على الصحيحين". ومن أوجه الفرق نوع البحث حيث إن مجال هذه الرسالة دراسة تطبيقية من منهج المحدثين في نقد الرواية التاريخية على كتاب "المستدرك" وهذا البحث سيقوم بتخريج بعض الأحاديث التي وردت في كتاب الصلاة من "المستدرك".

ثالثا، "الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وحكم عليها الإمام الذهبي بالوضع (الخلفاء الأربعة أنموذجا)"[١٥]، بحث علمي كتبه إيمان عروة لاستيفاء متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية تخصص الحديث وعلومه بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي. وقد سلكت الباحثة المنهج الوصفي النقدي خلال بحثه. ومن أهم نتائج البحث أن أكثر الأحاديث المدروسة إن لم تكن كلها، كان تعقب الذهبي فيها صوابا، وكان أكثرها موضوعا، ولكن ليس كل الأحاديث التي حكم عليها الإمام بالوضع قد أصاب فيها، فبعضها لا يصل إلى حد الوضع رغم ضعفه. ومن أوجه التشابه جانب النقاش في كتاب "المستدرك على الصحيحين". ومن أوجه الفرق أن هذا البحث يدور حول الأحاديث التي حكم عليها الإمام الذهبي بالوضع، وهذا البحث سيقوم بتخريج بعض الأحاديث في كتاب الصلاة من

---

[١٥] إيمان عروة، *"الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك وحكم عليها الإمام الذهبي بالوضع (الخلفاء الأربعة أنموذجا)،"* رسالة الماجستير، [الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر، ٢٠١٧].

"المستدرك،" ولا يخصص الأحاديث المحكومة بالوضع.

رابعا، "مدى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم وحكم عليها الذهبي بالوضع" لأنس الجاد، سنة ٢٠١٨م[١٦]، والبحث دراسة مقارنة بين تصحيح الحاكم وبين حكم الذهبي على بعض أحاديث المستدرك بالوضع، لمعرفة مدى تساهل الحاكم في ذلك، فيفترق البحثان، حيث إن الباحث سيقوم بتخريج بعض الأحاديث في كتاب الصلاة من المستدرك.

خامسا، "مفهوم الشاذ عند الإمام الحاكم رحمه الله وتطبيقه في أحاديث المستدرك التي حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة والشذوذ معا"[١٧]، بحث علمي كتبه نور خالص بن كورديان ومحمد كورنَيْني. وقد سلك الباحثان المنهج الكيفي خلال بحثهما. ومن أهم نتائج البحث أن الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالشذوذ والصحة معا في مستدركه ثلاثة أحاديث فقط واختلفت درجة تلك الأحاديث، وأن الإمام الحاكم قد التزم بتعريف الشاذ الذي هو تفرد ثقة عنده. ومن أوجه التشابه جانب النقاش في كتاب "المستدرك على الصحيحين." ومن أوجه الفرق أن البحث مناقشة مفهوم "الشاذ" عند الحاكم في "المستدرك" وتطبيقه في الأحاديث

---

[١٦] أنس الجاد، *مدى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم وحكم عليها*، Journal of Oriental Scientific Research، Vol. ١٠، No. ٤، [٢٠١٨].

[١٧] نور خالص بن كورديان ومحمد كورنَيْني، "مفهوم الشاذ عند الإمام الحاكم رحمه الله وتطبيقه في أحاديث المستدرك التي حكم عليها الإمام الحاكم بالصحة والشذوذ معا،" *Al-Majaalis Jurnal Dirasat Islamiyah*، Vol. ٦، No. ٢، [٢٠١٩].

التي حكمت بالصحة والشذوذ معا وهذا البحث سيقوم بتخريج بعض الأحاديث التي وردت في كتاب الصلاة من "المستدرك".

سادسا، "تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبد الله الحاكم"[١٨]، مشروع البحوث العلمية التي كتبها عدد من الطلاب والطالبات من قسم علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية بجمبر، وقد أنجز في هذا المشروع ما يقارب سبعون طالبا وطالبة، منهم:

رقم	اسم الطالب	رقم الحديث	النتيجة
٢	مفتاح الهدى	٦-١٠	صح ٤ حسن ٤
١٩	ديماس هوتومو فوترا	١٥٥-١٦٥	حسن ٩ ضعف ٢
٢١	أرنا الفردوس	١٧٨-١٨٥	صح ٣ حسن ٣
٧٥	إمام برايوغو	٧٠٣-٧١٦	صح ١٠ حسن ٢ ضعف ١
٨٥	في صور فتحان مدني	٨٢٠-٨٣٣	صح ٣ حسن ١١

ويقع نصيب الباحث في هذا المشروع بهذا العنوان برقم ١١٤ ولم يزل عدد من الطلاب والطالبات في أثناء العمل. والمشروع مقدم للقسم لاستيفاء شروط التخرج ونيل الدرجة الجامعية (S.Ag.). وقد سار الباحثون خلال بحثه على المنهج الوصفي بتحليل المحتوى، وهو بحث مكتبي. ومن أهم نتائج البحوث أن للحاكم تساهلا وعدم الموافقة للشيخين في شرطهما أو

---

[١٨] عدد من الطلاب الجامعية، *تخريج أحاديث المستدرك لأبي عبدالله الحاكم*، مشروع لعدد من البحوث العلمية في تخريج أحاديث المستدرك، مقدم لقسم علوم الحديث بكلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية لاستيفاء شروط التخرج ونيل الدرجة الجامعية (S.Ag.) [جمبر: كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية].

أحدهما حيث يبدو ذلك في الأحاديث المخرجة في ضمن البحوث في هذا المشروع. ومن أوجه التشابه جانب النقاش في كتاب "المستدرك على الصحيحين"، وأنه في عمل تخريج بعض أحاديثه. ويقع الفرق في الأحاديث المعنونة للدراسة والتخريج.

الفصل الخامس: الإطار النظري.

للوصول إلى أهداف البحث استخدم الباحث الخطوات والضوابط في نقد الحديث عند المحدثين، وهي:

١- جمع طرق الحديث على سبيل الاستيعاب والنظر في اختلاف رواته.

٢- دراسة إسناد الحديث وفق القواعد في علم الجرح والتعديل.

٣- تطبيق منهج المحدثين في الحكم على الحديث والأثر.

والأصل لهذه الخطوات هو قول الإمام علي بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[١٩]. ومراد ابن المديني بـ"الباب" هنا هو حديث واحد، كما قال الإمام أحمد: "الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا". وكذلك قول الإمام مسلم: "فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها وتتبين رواة ضعاف الأخبار

---

[١٩] أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع* [الرياض: مكتبة المعارف، د. ت]، رقم ١٦٤١.

من أضدادهم من الحفاظ"[٢٠].

الفصل السادس: منهج البحث.

المنهج الذي يسلكه الباحث خلال بحثه هو:

١- نوع البحث.

يعد هذا البحث بحثا مكتبيا حيث إن الباحث يقوم بمطالعة الكتب المتعلقة بموضوع البحث وهو تخريج الأحاديث.

٢- منهج جمع البيانات.

يستخدم الباحث في جمع البيانات منهجا يسمى المنهج الكيفي. وذلك أن الباحث جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع من المصدرين:

١- المصدر الرئيس أو الأصلي،

٢- المصدر الثانوي أو الفرعي.

فالأول فهو كتاب المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم بنسخة (دار التأصيل) الطبعة الأولى؛ سنة ١٤٣٥هـ، بتحقيق مركز البحوث وتقنية

---

[٢٠] مسلم بن الحجاج النيسابوري، *التمييز* [المربع: مكتبة الكوثر، ١٤١٠هـ]، رقم ٨٩.

المعلومات دار التَّأصيل، في ثماني مجلدات[٢١].

والثاني هو كتب الحديث والرجال وكتب الجرح والتعديل والطبقات والشروح والمقالات التي لها علاقة بهذا الموضوع.

٣- منهج تحليل البحث.

منهج تحليل البحث الذي يسير عليه الباحث خلال بحثه هو المنهج الوصفي بتحليل المحتوى.

٤- منهج عرض البحث.

منهج عرض البحث فهو ما يلي:

١- كتابة الآيات القرآنية التي نقلت خلال البحث بالرسم العثماني وعزوها إلى مواضعها من القرآن الكريم بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٢- ابتداء البحث بالمقدمة، حيث تشتمل على: خلفية البحث، وتحديد المسائل، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، والإطار النظري، ومنهج البحث، وخطة البحث.

٣- التعريف بالمؤلف الإمام الحاكم والمؤلَّف "المستدرك على الصحيحين" بذكر عدد من المسائل المهمة حولها، وكذلك بيان شروط الشيخين في صحيحيهما.

---

[٢١] أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*، ت: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التَّأصيل [ط. ١؛ القاهرة: دار التأصيل، ١٤٣٥هـ].

٤- تخريج الأحاديث المحددة في كتاب "المستدرك" رقم (٩٦٤-٩٦٦) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة والحكم عليها، وذلك يتكون من ثلاثة أمور أساسية:

١. جمع طرق الحديث على سبيل الاستيعاب وصياغة تخريجه، ويكون بـ:

أ- ذكر من أخرج هذا الحديث من أصحاب كتب الحديث حسب أهمية المصدر، فيُقدم الكتب الستة على غيرها، ثم بعدها يكون الترتيب على حسب وفيات المؤلفين. وإذا كان للحديث طرق تلتقي على راو معين (مدار الإسناد)، فلا بد من ذكر الرواة على هذا الراوي المدار.

ب- سرد ما بعده من الطرق بالاقتصار على ملتقى الطرق دون ذكر الألفاظ إلا إذا وردت زيادة فائدة عما قبله فيكتب لفظ زائد.

ج- إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فيكتفي الباحث بالعزو إليهما أو أحدهما بدون ذكر طرق أخرى.

٢. رسم شجرة الأسانيد من خلال الطرق المجموعة مع تمييز الرواة ثقاتهم من ضعافهم بالألوان.

٣. دراسة الأسانيد والحكم على الحديث، وهي تكون بـ:

أ- الكلام على الرواة جرحا وتعديلا بالرجوع إلى كتب التراجم والطبقات. والتركيز يكون فيمن له تأثير في صحة الحديث وضعفه. والأهم في ذلك مدار الإسناد ومن فوقه ومن دونه على حسب الحاجة. وإن

كان الراوي متفقا على توثيقه أو تضعيفه فيكتفي الباحث بقول الحافظ ابن حجر في "التقريب" إذا كان مترجما فيه. وإن كان الراوي ممن اختلف في توثيقه أو تضعيفه فينقل كلام الأئمة على هذا الراوي ويرجح بين تلك الأقوال.

ب- ذكر الخلاف في أسانيد الحديث إن وجد مع الترجيح.

ج- الحكم على الحديث بالتعليل سواء كان الحديث ثابتا أو غير ثابت على قواعد مصطلح الحديث مع العناية بذكر أحكام المحدثين على الحديث كأحكام الترمذي وابن حجر وغيرهما.

د- مراجعة كتب العلل إذا كان الحديث معلا كأن يروى مرفوعا وموقوفا ونحو ذلك مع نقل ترجيح الأئمة له.

هـ- البحث عن الشواهد المقوية للحديث إذا كان ضعيفا إن وجدت.

٥- إكمال العمل بشرح الغريب ومعنى الحديث الإجمالي.

٦- ختام البحث بذكر نتائجه والتوصيات.

٧- تذييل البحث بفهارس علمية تعين الوقوف على المعلومات داخله.

الفصل السابع: خطة البحث.

ينقسم البحث إلى أربعة أبواب، وهو كالآتي:

الباب الأول: المقدمة، وفيها سبعة فصول، وهي:

الفصل الأول: خلفية البحث.

الفصل الثاني: تحديد المسائل.

الفصل الثالث: أهداف البحث.

الفصل الرابع: الدراسات السابقة.

الفصل الخامس: الإطار النظري.

الفصل السادس: منهج البحث.

الفصل السابع: خطة البحث.

الباب الثاني: التعريف بالإمام الحاكم وكتاب المستدرك على الصحيحين وبيان شرط الشيخين في صحيحيهما وشرط الحاكم، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: التعريف بالإمام الحاكم، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه وكنيته ونسبه ونسبته.

المبحث الثاني: مولده ونشأته العلمية ورحلاته.

المبحث الثالث: بعض شيوخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: ثناء العلماء عليه.

المبحث الخامس: عقيدته.

المبحث السادس: مؤلفاته.

المبحث السابع: وفاته.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب المستدرك على الصحيحين، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب ونسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الرابع: ثناء العلماء على الكتاب.

المبحث الخامس: عناية العلماء بالكتاب.

الفصل الثالث: بيان شرط الشيخين في صحيحيهما وشرط الحاكم، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: بيان شرطهما.

المبحث الثاني: بيان شرط الحاكم.

الباب الثالث: تخريج أحاديث "المستدرك" للحاكم رقم (٩٦٤-٩٦٦) من كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حديث رقم (٩٦٤) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَرَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِمَجْنُونَةِ بَنِي فُلَانٍ ... الحديث.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني: رسم شجرة الإسناد.

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الأسانيد.

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيء من فوائده.

الفصل الثاني: حديث رقم (٩٦٥) عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي عَلَى الْحَصِيرِ ... الحديث.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني: رسم شجرة الإسناد.

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الأسانيد.

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيء من فوائده.

الفصل الثالث: حديث رقم (٩٦٦) عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ صَلَّى عَلَى بِسَاطٍ ... الحديث.

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: جمع طرق الحديث.

المبحث الثاني: رسم شجرة الإسناد.

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الأسانيد.

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث.

المبحث الخامس: شرح الغريب وشيء من فوائده.

الباب الرابع: الخاتمة، وفيها ثلاثة فصول:

الفصل الأول: نتائج البحث.

الفصل الثاني: التوصيات.

الفصل الثالث: المصادر والمراجع.